مفهوم الاثنيات واشكالية ادارتها في العراق

م .د. منى حمدي حكمت (*)
mahm823@yahoo.com

الملخص

يهتم هذا البحث بدراسة مايعتري التعدد والتنوع الاثني في العراق من اشكالية في ادارته ، وعليه تقوم فرضيتنا ، بان هذه الاشكالية ليست حديثة ، بل ترجع الى بداية تاسيس الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١. فهي اشكالية ناجمة عن عدم امتلاك الدولة لجهاز اداري قوي قادر على تفكيك البنى التقليدية للمجتمع والدولة ، تلك البنى التي عملت على انتاج نفسها عقودا طويلة من تاريخ العراق الحديث ، ومانجم عنه من انعدام الشعور بالانتماء المشترك للهوية الوطنية العراقية .

المقدمة:

يعد المجتمع العراقي من المجتمعات التي تمتاز بتعددية وتنوع مكوناته عرقيا ، ودينيا، وقوميا ، ومذهبيا . فهذا التنوع والتعدد وليد الجغرافيا والتاريخ ، اذ ليس لعنة بل هو مدعاة للفخر والتاخي والوحدة في بوتقة الوحدة الوطنية لو احسن التعامل معه بعقلانية وعدالة من جانب السلطة السياسية . فهذا التعدد والتنوع بالرغم من محدوديته في العراق نسبة لمجتمعات اخرى اكثر تنوعا ، لكنها لاتعاني مثل مايعانيه العراق من تمييز طائفي وعرقي وقومي ومذهبي منذ نشاة الدولة والى الان ، مما شكل عقبة امام انشاء هوية وطنية عراقية جامعة لغلبة الولاءات لهذه التنوعات بدلا من الولاء للوطن ومايننتج عنه من عدم استقرار سياسي

(*) كلية العلوم السياسة– جامعة بغداد.

ومجتمعي . لذا تنطلق فرضية الدراسة من ان الاشكالية في ادارة الاثنيات في العراق ترجع الى بداية تاسيس الدولة العراقية ، وتكمن في عدم امتلاك الدولة لجهاز اداري قوي قادر على تفكيك البنى التقليدية للمجتمع والدولة ، تلك البنى التي عمات على انتاج نفسها عقودا طويلة من تاريخ العراق الحديث ، وما نجم عنه من انعدام الشعور بالانتماء المشترك للهوية الوطنية العراقية . وتحاول الدراسة تحليل الاشكالية انطلاقا من دراستها في تراتبية تاريخية مع تقديم مقترحات لاعادة بناء هذه السلطات على الاسس العقلانية ، والديمقراطية ، والمشاركة السياسية ، حسب الخطة الاتية :

المحور الاول : مفهوم الاثنية

المحور الثاني : اشكالية ادارة الاثنيات في العهد الملكي (١٩٢١ _ ١٩٥٨)

المحور الثالث : اشكالية ادارة الاثنيات في العهد الجمهوري (١٩٥٨ _ ٢٠٠٣)

المحور الرابع : اشكالية ادارة الاثنيات بعد عام ٢٠٠٣

المحور الخامس : الحلول والضمانات المقترحة لكيفية ادارة الاثنيات في العراق

المحور الاول : مفهوم الاثنية

ان مفهوم الاثنية (**ethnicity**) كما يطلق عليها بالانكليزية ، جاءت من الكلمة اليونانية (**ethno**)، والتي تعني شعب او قبيلة ، وقد تم استخدام هذه الكلمة لاول مرة في اللغة الانكليزية في القرن الرابع عشر ، وظلت تستخدم للاشارة الى الافراد المهمشين او المكروهين. (١)

وتجدر الاشارة الى ان كلمة الاثنية قد استخدمت في كتابات العهد الجديد ، وذلك للتفرقة بين الحواريين وبني اسرائيل، (٢) وقد استخدمت هذه الكلمة في الادبيات الحديثة الامريكية عام ١٩٣٥ ، لوصف المهاجرين الى القارة الجديدة.(٣) كما استخدمت، ايضا، في الادبيات الاوروبية لتحليل اسباب قيام الحرب العالمية الاولى والثانية، إذ المد القومي على امتداد التاريخ الاوروبي الذي كان يرتكز على المقومات الاثنية مثل النازية الالمانية ونظريات التفوق العرقي التي درجت في تلك المرحلة.(٤)

فمفهوم الاثنية حديث الاستعمال في العلوم الاجتماعية، رغم استخدامه في علوم دراسة البشرية، فقد شاع استخدام مفهوم الاثنية (العرقية)*بين السياسيين وعلماء الاجتماع والعامة في الغرب منذ الخمسينيات من القرن العشرين ، وفي الستينيات اصبح اللفظ يستخدم للدلالة على جماعة بشرية يشترك افرادها في العادات والتقاليد واللغة والدين ، واية سمات اخرى مميزة كالاصل والملامح الفيزيقية الجسمانية ، تتعايش في اطارمجتمع واحد مع جماعة او جماعات اخرى مختلفة عنها في احدى او بعض من هذه السمات.(٥)

ويعد (فردريك بارث) من اوائل المساهمين في بلورة مفهوم ديناميكي للاثنية، فالاثنية بنظره لاتعبر عن مجموعات جامدة وثابتة، بل هي تجمعات بشرية غير ثابتة يتغير اعضاؤها على المدى الزمني البعيد، وذلك لان عضويتها وحدودها مرتبطة بالتغييرات التي تطرا على الاوضاع الاجتماعية، واكد (بارث) ان الهوية الاثنية تولد وتؤكد وتنتقل في نطاق التفاعل والتعامل بين صناع القرار والفرد.(٦)

ويستخدم السوسيولوجي البريطاني (انتوني سميث) الاثنية ليصف جماعات تشترك في اساطير معينة عن اصلها وانحدارها، كما انها ترتبط بقطعة ارض معينة وتمتاز بالاقل ببعض العناصر الثقافية المشتركة ، وبوجود احساس بالتضامن مع معظم افرادها .(٧)

وهذا التوصيف للجماعة الاثنية من قبل (انتوني سميث) يعني ضرورة توافر عناصر اساسية: الاسم الذي يرمز لشخصية الجماعة ولدرجة التنظيم ، الماضي المشترك ، الثقافة، واقليم خاص تقنطه هذه الجماعة الاثنية مع وجود نوع من التضامن والتلاحم بين افرادها.(٨) لكن لهذا التعريف سلبيات اذ لايؤكد فيه على دور الفرد ومسؤوليته في اختيار الانتماء الى الجماعة الاثنية ام لا.

وتذهب الموسوعة البريطانية الى تعريف الجماعة الاثنية على انها جماعة اجتماعية ، او فئة من الافراد في اطار مجتمع اكبر ، تجمعهم روابط مشتركة من العرق ، اللغة ، القومية ، والثقافة . (٩)

وهكذا تتنوع التعاريف الخاصة بالاثنية في مصادر مختلفة ، لكنها عموما تشترك في نفس العناصر، لكن التعريف الذي ا عتمده هنا للاثنية مستمد من هذه التعريفات والمكونات ، لكنه يركز اكثر على اللغة والثقافة لسببين ، اولهما ان هذين المكونين يمكن طي معظم بقية المكونات للاثنية تحتهما ، وثانيهما ان الصراعات الاثنية في الماضي والحاضر قامت على هذين المكونين ، فاللغة تساهم في بناء طريقة تفكير المرء والمجموعة وطريقة تناولها للقضايا من حولها ، فهي تؤثر وتتاثر بحياة الناس اليومية وتاريخهم وقيمهم ، هذا بالاضافة الى ان اللغة غنية في حمولات الاشارة لبيئات الناس ومواردها ومصاعبها كما يعبرون عنها ، اما الثقافة فالمقصود بها تاريخ الجماعة وقيمهم ، اي اولوياتهم وسلوكياتهم التي تؤثر تاثيرا قويا في نظرة الجماعة لواقعها وواقع علائقها بالاخرين وفي تكوين شعور بالانتماء .

وتصنف الجماعات الاثنية من عدة زوايا، كالسلالة او العنصر او اللغة والثقافة، او الدين والطائفة، وتصنف، ايضا، وفقا لغاياتها سواء كانت اندماجية ام انفصالية ام استعلائية.(١٠)

وتطالب الجماعة الاثنية بمطالب عدة منها مايتعلق ابنائها كان تطالب باحترام عاداتها وتقاليدها والسماح لابنائها بممارسة هذه العادات والتقاليد في المجتمع الذي يعيشون فيه، او تطالب تلك الجماعات الاثنيةاباولويةكاولوية اللغة لما لهذه الاخيرة من دور في الحراك الاجتماعي الطبقي والكفاءة الادارية وشغل المناصب وعلاقات الدولة الخارجية، كما تطالب الجماعة الاثنية بالمساواة للجدارة والكفاءة لشغل المناصب والاستفادة من الفرص.(١١)

وللجماعة الاثنية، ايضا، مطالب متعلقة بالنظام السياسي الذي تكتنفه، كان تطالب بالانفصال لاقامة كيان سياسي مستقل مثل انفصال جنوب السودان عن شماله، او تطالب باستقلال اداري وحكم ذاتي ضمن فيدرالية مثل اكراد العراق وهذا ماحصل فعلا، او تنافس هذه الجماعات الاثنية لاجل السيطرة على الوظائف الرئيسة في الدولة مثل البربر في المغرب والجزائر . (١٢)

وتتوقف درجة تجاوب النظام السياسي لمطالب هذه الجماعات الاثنية على الجماعة نفسها ، ومدى تماسكها ، ودور النخبة السياسية للجماعة الاثنية في تعبئة مطالب تلك الجماعة ، وكيفية طرحها والدفاع عنها ومدى التوافق القائم في المجتمع بين مؤسسات الدولة والقوى الاجتماعية لاستيعاب مطالب تلك الجماعات الاثنية . (١٣)

المحور الثاني : اشكالية ادارة الاثنيات في العهد الملكي (١٩٢١ _ ١٩٥٨)

لقد اوجد تاسيس الدولة العراقية عددا من الاشكاليات التي تركت بصماتها واضحة على طبيعة تركيب السلطة السياسية ، مما انعكس سلبا على عملية الاندماج بين مكونات المجتمع العراقي من ناحية ، وضعف امكانية تشكيل هوية وطنية جامعة لهم تتجاوز البنى التقليدية للسلطة والمجتمع ، لتمكين الولاءات والانتماءات الفرعية الضيقة ان تحيا ضمن الانتماء الاوسع (الدولة) من ناحية اخرى .

فالاشكالية الاولى تمثلت في افتقار الدولة العراقية الى جهاز اداري قادر على فرض سيطرته الشرعية على كل مفاصل الدولة والمجتمع ، وتفكيك بناه التقليدية واعادة تجميع المجتمع من جديد وتركيبه وفقا لاسس حديثة ،لاجل استيعاب مكوناته بكل تبايناتها الثقافية والاجتماعية لينتهي الى صياغة وبلورة الهوية الوطنية . (١٤)

ونتيجة لافتقار الدولة لمثل هذا الجهاز ، ظلت البنى التقليدية للسلطة تعمل على انتاج نفسها عقودا طويلة من تاريخ العراق الحديث ، اذ سيطر العسكر على السلطة وعلى مقاليد الامور في البلاد ، مما احدث شرخا في العلاقة مابين الدولة والمجتمع الذي انعكس سلبا في انعدام الوعي والشعور بالانتماء من قبل افراد المجتمع ، ومن ثم انعدام ولاءهم للدولة . (١٥)

وانطلاقا من حرص الملك (فيصل الاول) لاحداث توافق مع اقصى قدر من التماثل مابين النخبة والجماهير ، من اجل الخروج بالهوية الوطنية العراقية وزيادة اللحمة بين مكونات الشعب العراقي، بما يعزز من الوحدة والتماسك ، وذلك عن طريق تبني اصلاحات في توجهات الدولة نحو معالجة العنصرية الاثنية والدينية والطائفية السياسية التي اضرت بالنسيج

المجتمعي العراقي ، واصدق تعبير على ذلك سعي الملك (فيصل الاول) الى اقامة جيش وطني قوي يعتمد على التجنيد الاجباري ، مما يعمق الشعور بالانتماء ، فضلا عن كونه وسيلة فاعلة لتحقيق الاندماج.(١٦) ولاجل كسر الخط الفاصل بين ابناء المدن وابناء العشائر ودمجهم في الحياة الوطنية ، عمد الملك (فيصل الاول) الى فتح قسم تمهيدي في الكلية العسكرية يتكفل بتدريس وتدريب ابناء العشائر الذين تم قبولهم وفق النسب السكانية في جميع المحافظات.(١٧)

وفي الجانب الثقافي ، اهتم الملك (فيصل الاول) بقضايا التربية والتعليم والمعارف عن طريق تبني نظام تعليمي موحد يطبق على الجميع ، كما حرص الملك على تشكيل مدرسة لاعداد الموظفين لتجاوز الاسلوب العثماني في التوظيف القائم على المحسوبيات العرقية والطائفية ، اذ شدد في مذكرته عام ١٩٢٨ على ضرورة تاسيس هذه المدرسة وفقا لنسب السكان في الالوية (المحافظات) . (١٨) اي اشراك سكان العراق كافة بنسبة واحدة في تحمل المسؤوليات واقتطاف الثمرات وازالة كل تصاحب في التوظيف .

وحاول الملك (فيصل الاول)، ايضا، ان يتلمس حلا للمسالة الكردية ، فدعى الى ضرورة منح اللامركزية الادارية للالوية (المحافظات)، لحمل الناس على المشاركة في الحكم وبما يخدم عملية الوحدة الوطنية، الاان النخبة السياسية الحاكمة كانت ترى خلاف ماكان يرى الملك (فيصل الاول)، اذ كانت تميل الى مركزية شديدة للدولة بفعل سطوتها وهيمنتها، مما افرغ مفهوم اللامركزية الادارية من جوهره وتركه شكلا صوريا.(١٩)

وكانت الحقبة الملكية الثانية التي اعقبت وفاة الملك (فيصل الاول) واعتلاء الملك (غازي) العرش ، حافلة بالاحداث التي ا تضحت فيها بوادر التصدع الطائفي الحاد في العراق ، وكان ابرز تلك الاحداث ثورات العشائر في منطقة الفرات الاوسط التي انتهت بتوقيع شيوخ العشائر بيانا عرف باسم (ميثاق النجف الاشرف) عام ١٩٣٥ ، دعي فيه الى تحقيق المساواة بين ابناء الامة العراقية عن طريق مساهمة الجميع في سائر الوظائف، كما دعي

فيه الى توزيع موسسات الدولة العمرانية والصحية والتعليمية حسب التوزيع العددي للسكان خاصة في مناطق الجنوب المحرومة . (٢٠)

فهذا الميثاق كان بمثابة دعوة اصلاحية لصالح كافة ابناء الشعب العراقي وليس لصالح طائفة معينة ، عبر فيه المتظاهرون عن مدى استياء الشيعة من سياسة التمييز الطائفي ورفضهم لواقعهم المر . (٢١) وكمناورة معاكسة تبنت حكومة الملك (غازي) سياسة المكافاة والعقاب المزدوجة لاجل اضعاف النفوذ السياسي لعلماء الشيعة واتباعهم ، بين العشائر عن طريق ترتيب عمليات انتخابات لمجالس الامة للاعوام (١٩٣٥ _ ١٩٣٦ _ ١٩٣٧) ، والتي مثل فيها الشيعة بنسب قليلة قياسا بالعرب السنة (٢٢)

وبحلول عام ١٩٣٦ وتنامي طبقة العسكر قام الجيش بقيادة (بكر صدقي) انقلابا على السلطة ، كشف فيه عن هشاشة النظام الملكي وابتعاده عن الشارع العراقي ، وعن الوجه المستور لنظام لم يكن حاضنا للحياة الدستورية وفضح اساليب التهميش المماسسة . (٢٣)

ومع تقدم دول المحور في الحرب العالمية الثانية ، اصبح التيار السياسي الذي يقوده حلفاء بريطانيا في العراق اضعف مما مضى ، ليجتاح العراق موجة من النازية والفاشية التي كانت تركز على فكرة النقاء العرقي والقومي في بلدانها ، لتكون على حساب التنوع الاثني في العراق وثقافة التسامح التي كان على الحكومة اشاعتها من اجل خلق امة عراقية، ولهذا السبب شهدت منتصف الاربعينيات بداية لنهاية وجود الديانة اليهودية.(٢٤)

وبعد احداث مايس عام ١٩٤١ ، عمد النظام الملكي الى زيادة قوة ارتباطه بشيوخ العشائر ، فضلا عن اتباعه سياسة انتقامية من الجيش عن طريق تسريح اعداد كبيرة من الضباط المتبنين للفكر القومي . (٢٥) وهذا يدل على ان النظام الملكي بارتباطه بشيوخ العشائر عمل على اعادة انتاج البنى التقليدية للمجتمع من جديد بعدما بداتبالتاكل هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى فان التسريح لاعداد من الجيش هو دليل على عدم قدرة النظام

للاستجابة لحاجات ومتطلبات الجماعات المتباينة ثقافيا ، مما عزز الصراعات والانقسامات داخل المجتمع ، ومن ثم فقدان السلطة سيطرتها على المجتمع .

وبحلول عام ١٩٤٨ وتاسيس دولة اسرائيل ، مماصعد من موجة الحركة القومية العربية في العراق ، وكان ذلك على حساب بقية المكونات القومية غير العربية والدينية والمذهبية التي لاتتوافق مع التوجه العروبي القومي . فالشيعة ، على سبيل المثال ، كان ينظر لهم على انهم تهديد هرطقي من ايحاء فارسي لوحدة العالم العربي ، فهذا التوجه العروبي العنيف يعبر عن الرغبة في استعادة الهيبة امام الاخفاقات في تحقيق شعارات الوحدة العربية والفشل في مواجهة تل ابيب . (٢٦)

عموما يمكن القول ان عدم الاستقرار السياسي والامني هي السمة البارزة في اواخر العهد الملكي ، وبالرغم من ذلك فان الحياة البرلمانية كانت تضم الجميع بالرغم من سياسات الاقصاء المذهبي (الطائفية السياسية) عن الحكم ، والتي لم تتخذ طابعا مطلقا كما كان في العهد العثماني . (٢٧)

المحور الثالث: اشكالية ادارة الاثنيات في العهد الجمهوري (١٩٥٨_٢٠٠٣)

لم تكن المرحلة التي تلت اسقاط النظام الملكي افضل حالا من المرحلة التي سبقتها، اذ استمرت عملية اعادة انتاج البنى التقليدية للسلطة والمجتمع ، فالنخبة السياسية العسكرية التي حكمت في العهد الملكي هي ذات النخبة التي سيطرت على مجريات الامور في العهد الجمهوري حتى عام ٢٠٠٣ .

وبعد ان تمت الاطاحة بالنظام الملكي عام ١٩٥٨ واعلان الجمهورية الاولى بقيادة عبد الكريم قاسم (١٩٥٨ _ ١٩٦٣) ، وتوجهه للشعب بكل اطيافه مما اعطى للناس شعورا جديدا بالانتماء للدولة ، خاصة بعد صدور قانون الاصلاح الزراعي الذي منح ملكية الاراضي للفلاحين وتوزيع البيوت السكنية. (٢٨) لكن الاختبار الحقيقي الذي كشف عن نوايا السلطة تجاه هوية البلد كان ابان تاسيس الجمهورية العربية المتحدة، فاختلاف التوجهات الفكرية لكل من (عبد الكريم قاسم) ونائبه (عبد السلام عارف) ادت الى الشقاق

والخصام مما هدد مرتكزات الاندماج بين اطياف المجتمع العراقي المختلفة ، واول تلك التهديدات تمثل في الموقف من الحقوق القومية للاكراد، والذي كان دوما يميل نحو عدم تقديم تنازلات للاكراد الذين كانوا لايطمحونباكثر من حكم ذاتي ضمن الدولة العراقية ، الا ان تعنت القيادات الماسكة بالسلطة التي كانت ترى ان تحقيق وحدة الامة ياتي عن طريق دمج مكوناتها بالقوة باعتبارهم رعايا تابعين لها ، فضلا عن تغييب مفهوم المواطنة عند تلك القيادات في تعاملها مع افراد المجتمع . (٢٩) فعلى سبيل المثال ، اقر دستور عام ١٩٥٨ الطابع الثنائي القومية للدولة مانحا الاكراد امتيازا دستوريا لم يسبق له مثيل ، الاان (عبد الكريم قاسم) لم يترجم هذا النص الدستوري الى واقع مؤسساتي يشارك فيه الكرد بالفعل . (٣٠) هذا يعني ان الجمهورية الاولى قد اتخذت خطوات باتجاه اعطاء الكرد حقهم في المواطنة .

اما في عهد الجمهورية الثانية (١٩٦٣ _ ١٩٦٨) ، فلم تقم اية محاولة لدمج المجتمع العراقي في بوتقة الهوية الوطنية، اذ بدء النظام العارفي اجراءاته في فرض الهوية ذات الطابع العربي للشعب العراقي والوحدة العربية مما اثار مخاوف الاكراد من دمجهم في مشروع الهوية الجديدة قسرا.(٣١) لكن تعثر المشروع الوحدوي مع مصر ادى الى انتقال (عبد السلام عارف) الى سياسات اكثر وطنية ومحلية، فاعتمد على المحسوبيات والعلاقات القبلية والمناطقية في مختلف مؤسسات الدولة ليضمن بهذا النوع من التضامن، التعامل الناجع بوجه الاعداء.(٣٢)

ومن الجدير بالذكر ، ان حكومة (عبد الرحمن عارف) قد قدمت للاكراداكثر مما قدمته اي حكومة سابقة ، فقداعترف بالطابع الثنائي للهوية العراقية وبالخصوصية الثقافية الكردية، كما وعد بمنح الاكراد حكما ذاتيا وتمثيلا كاملا في اطار الدولة العراقية. لكن بقاء الاتجاه العروبي المتطرف في الجيش هو الممسك بزمام الامور الذي حال دون تحقيق تلك الوعود.(٣٣)

اما في فترة السبعينيات ، وفي ظل حكم الرئيس (احمد حسن البكر) الذي حكم للمرحلة مابين (١٩٦٨_ ١٩٧٩)، وهي المرحلة التي تشكلت فيها الشخصية الوطنية والوطنية العراقية فلم تكن الحكومة مذهبية التوجه، بل نجد شخصيات كثيرة من طوائف وقوميات عدة موجودة بتلك الحكومة ، كذلك فرص التعيين في وظائف الدولة والامتيازات التي توفرها الدولة للشعب العراقي بكافة اطيافه لم يختلف عليها احد.(٣٤)

ان توجه حكومة البعث الاولى نحو التنمية ، بشكل كبير ، والتي اثمرت بتاميم النفط العراقي الذي كان بمثابة قفزة دفعت بميزان العراق الى مستويات مرتفعة ، كما ان سيادة القانون والمساواة بتطبيقه قد خلق حالة من الولاء للدولة من جانب رعاياها وتخليهم عن الولاء الفرعي للدين او العشيرة . (٣٥)

اما بشان المشكلة الكردية ، فقد قدمت حكومة البعث الاولى حلا عمليا لتلك المشكلة تمثل في بيان ١١ /اذار / ١٩٧٠ ، الا انه رفض من قبل الكرد بسبب الخلاف حول كركوك وسياسة التعريب التي انتهجتها الحكومة العراقية . (٣٦)

وفي عقد الثمانينيات وقيام الحرب العراقية _ الايرانية عام ١٩٨٠ ، بدات الحكومة العراقية في ظل الرئيس (صدام حسين) تميل للتركيز على الولاء الطائفي مما اضعف الشعور بالانتماء لفقدان الثقة بين المجتمع والدولة التي كانت تخمد وبقسوة ، احيانا ، اي صوت يعارض موقف النظام الحاكم انذاك . لكن الشرخ الحقيقي بدا في نهاية الحرب (العراقية _ الايرانية) وموقف القيادات الكردية الرافضة لهذه الحرب والذي قوبل باستخدام القوة المسلحة ضدهم عقب هذه الحرب بما عرف بعمليات الانفال وحلبجة التي راح ضحيتها المئات من المواطنين وتدمير الالاف من القرى وتهجير مئات الالاف مما خلق فجوة كبيرة بين الحكومة والمكون الكردي (٣٧)

ان مكمن الخطر كان في عقد التسعينيات ، وبسبب القرارات الدولية التي اتخذت ضد العراق اثر غزوه للكويت عام ١٩٩٠ اذ اتت سلطة ثانية اقوى من سلطة الدولة والمتمثلة بدول التحالف لحماية الاكراد من الدولة العراقية ، فتم عد منطقة كردستان عمليا

منطقة خارج السيادة العراقية ، وبهذا فقد النظام السياسي شرعيته لابل اهتزت شرعية النظام السياسي في ضمير الفرد العراقي نتيجة العقاب الجماعي الذي تعرض له المجتمع العراقي ككل من ناحية، ومن ناحية اخرى ان مدى التطور في مناطق كردستان جعل من اعادة اندماج الاكراد في مشروعي الدولة والامة العراقيين امرا بالغ الصعوبة.(٣٨)

المحور الرابع: اشكالية ادارة الاثنيات بعد عام ٢٠٠٣

ان الواقع العراقي الجديد بعد الاحتلال الامريكي له، خاصة، بعد عام ٢٠٠٥، قد انفتح كثيرا على مكوناته واصبحت تعبر عن هويتها بحرية كبيرة، وجاء ذلك وفقا لما جاء به الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، الذي اشار بوضوح من ان العراق يتكون من مجموعة كبيرة من الكونات وردت اسماؤها بصيغ مختلفة، فلاول مرة ذكرت الايزيديةكديانة رسمية في العراق ولها حق الاقراربخصوصيتها الدينية، وكذلك بالنسبة للصابئة، وشهد الانفتاح على الاثنيات المختلفة التي اقرت بشكل اكثر وضوح في نظام (كوتا) الاقليات اذ انضم الشبك للقائمة كاثنية لها حق التمثيل السياسي.(٣٩) وهذا يدل على ان العراق قد انتقل من كونه دولة ذات هوية عربية واحدة الى دولة ذات هوية مركبة ،اي كيانا سياسيا يعبر عن مجموعة من الهويات في داخله ،غير ان النظام الذي انشاه دستور ٢٠٠٥ لايزال نظاما مازوما ، فهومن جهة قام على اساس تمثيل الهويات وهو لايقومعلى امة بقدر مايقوم على هويات متعددة غير مندمجة بالهوية الوطنية ، هذا بالاضافة الى ان هذا النظام التوافقي القائم لم يستطع والى الان ان يؤمن مشاركة كافة الهويات الفرعية في مؤسسة القرار مما يجعل العراق مستقبلا يعيش الاختلاط مابين ثقافة تنتمي الى الدولة (المركزية) او الدولة (القومية)، في حين انه اقر وبشكل كامل ان نظامه السياسي انتقل الى ان يكون تعدديا.(٤٠)

وكنتيجة لسياسة التهميش التي لحقت باغلب مكونات المجتمع العراقي في مختلف عهود الدولة العراقية ، والتي اسهمت في تقوية البنى التقليدية للدولة والتفاف اتباعها حولها لتوفيرالحماية والامن مما جعلها تشكل عاملا لالغاء المواطنة وانفراد كل من هذه المكونات المهمشة بهوية خاصة تعبر عنها مما احدثت خللا بالنسيج المجتمعي، تسللت منه عوامل

التشرذم وامراض الفرقة وتجزئة الوطن التي كانت مهيئة لاستغلال نقمة المجتمع على نظامه السياسي لاجل تمزيق اوصال المجتمع والدولة معا لحسابات مصلحية ، وقد نجحت في ذلك بشكل فاق ماكان مخططا له . (٤١)

فلاول مرة في تاريخ العراق بدا التركيز على ان في العراق ثلاث مكونات اساسية (السنة_الشيعة _ الكرد) ، هي التي تمثل العراق الجديد وشخصيته الجديدة وبولاء جديد، فلم يعد الولاء للمركز كما كان ، بل لهذه المكونات وبولاء متشعب اكثر مما مضى . فالانتماء القومي للاكراد يفوق انتماءهم الوطني وبما يتفق ومصالحهم الشخصية التي ينالونها من اندماجهم بالوطن ، وبالطريقة نفسها نجد ان الشعور بالمذهبية قد تزايد اثره لدى العراقيين باختلاف انتماءاتهم المذهبية والدينية . (٤٢) فارتباط الفرد بطائفته اوعشيرته ليحقق عن طريقها الحماية والامن في الوقت الذي لم تستطع الدولة ومؤسساتها قبل من توفيرها له ، فتحول الولاء الذي كان يكنه الفرد لوطنه الى ولاء اخرلعشيرته او لطائفته مما شكل عائقا امام خلق الشعور بالمواطنة يتساوى فيها الافراد بالحقوق والواجبات .(٤٣) فضلا عن مالهذه الولاءات الضيقة من اعتماد على مقاييس التقليد في افرادها ورفضها للتحديث لانها تخافه باعتباره يحمل تغييرا قد يمس رمزا من رموزها ، اضافة الى حصر اهتمامها بالحاضر والمستقبل خلافا لبناها واطرها التي تستند الى امجاد واحداث الماضي ، فتعد اية محاولة لتحديثها هي محاولة لهدمها وتمزيقا لبنيتها التي لاتعدوا ان تكون بنية مؤسسية بكون الانتماء اليها موروثا لامختارا مما تشكل حجر عثرة في طريق عملية التغيير الاجتماعي . (٤٤) وحين يؤسس الفكر الطائفي جذوره الايمانية الممتدة داخل اتباعه ، فانه يبقى عصيا على التغيير او اعادة التاسيس ، لان افراد المجتمع الطائفي يعيشون في اجواء ثقافة خاصة حاضنة لهم يتلقون تنشئتهم الاجتماعية منها حتى يكونون قد اندمجوا في الحياة الاجتماعية بواسطة القيم الاساسية السائدة في عوائلهم ،اي من الثقافة الفرعية التي ينتمون اليها . (٤٥)

وهكذا فشلت الدولة المتمثلة بنخبها السياسية في حل المسالة القومية والطائفية في العراق بالشكل الذي يخدم فيه الوحدة الوطنية ، وايضا ، فشلها في بلورة وعي بالانتماء للوطن على انه بيت الجميع ،وبناء مؤسسات تسهم في بلورة عقد جتماعي يفضي الى تحريم المحاصصة الطائفية والعشائرية التي كان لها الاثر البالغ في احداث عدم الاستقرار السياسي الذي قاد بدوره الى عدم استقرار مجتمعي ناجم عن زيادة في نسبة المشكلات والتي كان ابرزها الازمة المحصورة مابين عامي ٢٠٠٥ _ ٢٠٠٧ ومارافقها من تصاعد الصراعات المذهبية او مايسمى بحرب الطوائف . (٤٦) وسببها التنشئة السياسية المخطوءة التي مارستها السلطة السياسية المبنية على اسس طائفية وعرقية متناسية وحدة العراق الوطنية ، إذ اسهمت الاطراف المكونة للعملية السياسية بتغليب الولاءات الفرعية على الولاء للوطن . (٤٧)

المحور الخامس : الحلول المقترحة لكيفية ادارة الاثنيات في العراق

بعد ان تم تشخيص الاشكالية في ادارة الاثنيات في العراق ، ومعرفة اسبابها وتداعياتها لذا سنحاول في هذا المحور ايجاد ستراتيجيات فعالة لادارةالاثنيات وبما يحقق التقدم للمجتمع العراقي ويؤمن استقراره لاجل تحقيق اهدافه . لذا ينبغي العمل وقبل كل شئ على مشروع بناء دولة مواطنة حقيقية لكل ابنائها، تقوم على المساواة بينهم والاعتراف بالحقوق وحمايتها وفق اللوائح والقوانين الدولية التي صادقت عليها الحكومات العراقية المتعاقبة اذ يجب ان يتساوى الجميع في التمتع بالحريات الديمقراطية وسائر الحقوق الاخرى بإذ لايكونلاية فئة منها مهما كانت صغيرة ام كبيرة ، امتياز على غيرها من الفئات في الوطن . (٤٨)

ولاجل تحقيق ذلك ، على النظام السياسي العمل لحلحلة ازماته بشكل مستمر ، وبغير ذلك سوف يستمر النظام باداءه اما بشكل ضعيف وغير مجد او انهياره بالكامل نتيجة عجزه عن مواجهة ازماته وايجاد السبل لحلها ، وتتمثل هذه الحلول بالاتي :

١_ الاتفاق حول شرعية السلطة القائمة من إذ اقامتها وممارساتها السياسية وفقا لقواعد الدستور وقبول افراد المجتمع بها عن طريق اعتماد الديمقراطية الدستورية التي تقر بالمساواة

السياسية بين المواطنين عبر مبداين اساسيين هما المساواة والديمقراطية ، ولايجوز الرجوع عن هذا الدستور او تعديله الا وفق احكامه . (٤٩)

٢_ العمل على حل الاشكالية التقليدية للهوية التي تتراوح مابين العشيرة والطائفة او القومية التي تتنافس مع الهوية الوطنية ، عن طريق خلق شعور مشترك بين افراد المجتمع العراقي بان الوطن هو للجميع وان هوياتهم الشخصية محددة جزئيا بانتمائهم الى وطنهم المحدد اقليميا ، فلا بد من اقرار مجتمعي ومن ثم دستوري بهذه الهويات التعددية لتمثل هويات دينية واجتماعية وليست سياسية ، بامكانها تشكيل روابط اجتماعية ودينية تدافع عن مصالح اعضائها بوصفها منظومات اجتماعية ودينية وليست سياسية . (٥٠) فاعتماد الهوية الوطنية وعلويتها على ماسواها من الهويات الاخرى لايلغيولايقصيولايتجاوز هذه الهويات المتعددة، انما يمييز الهوية الوطنية كونها هوية سياسية وغيرها هويات غير سياسية. (٥١) كما ينبغي خلق ثقافة وطنية شاملة وموحدة تشعر كل مجموعة بانها عراقية ومتساوية مع غيرها من المجموعات الاخرى المكونة للمجتمع في الحقوق والواجبلت، وعندها سوف لن يتعارض الولاء لتلك المجموعات مع الولاء للوطن والهوية الوطنية.(٥٢)

ولاجل اعادة انتاج الوعي الاجتماعي وتوحيد العراقيين في هوية وطنية واحدة ينبغي ، ايضا ، بناء المجتمع المدني ليس بمؤسسات مدنية فقط بل بتكون جماعات ضغط مهمتها مراقبة مؤسسات الدولة وتحديد الحقوق والواجبات والمصالح المرتبطة بها ، وان لاتتحول الى ايديولوجية ، وان تكون متحررة من المصالح والغايات ومن تدخل الدولة ومؤسساتها ، هادفة من ذلك فصل ماهو مدني عن ماهو سياسي. فالديمقراطية صيرورة اجتماعية وثقافية لاتنمو ولاتتطور الا في فضاء من الحرية والتعددية واحترام حقوق الانسان . (٥٣)

وهناك جملة من المبادئ تم بلورتها لاحداث توازن مابين الهوية الوطنية العراقية العامة والهويات الخاصة (للاقليات القومية) تتمثل : (٥٤)

ا_ التخلص من فكرة الجغرافيا القومية في العراق بسبب كون العراق كيانا تاريخيا ثقافيا تداخلت فيه الاقوام والامم والشعوب .

ب_ العمل من اجل ادراك وتجسيد الحقيقة القائلة بان مابعدتاسيس هو جزء منها وليس جزء من القومية .

ج _ التخلص من فكرة العرق وليس من فكرة القومية في المواقف العملية والخطاب السياسي .

د _ الغاء الفكرة الطائفية بشكل عام وتجريم الطائفية السياسية بشكل خاص .

٣ _ العمل على تعزيز قيم المصالحة الوطنية على اسس واقعية عن طريق توسيع قاعدة الشراكة الشعبية لكل ابناء المجتمع العراقي ، وعلى كافة الاصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية باعتبارها اولويات

للمصالحة الوطنية الحقيقية وتقبل الاخر مهما كان اختلافه وضمان حقوقه ، لاجل ايصال قناعة لدى

مختلف فئات المجتمع بان الدولة هي الحافظة لحقوقهم وعدم الانضواء تحت هويات فرعية ضيقة ،

ولتحقيق ذلك : (٥٥)

ا _ العمل من اجل القضاء على مصادر التوتاليتارية والدكتاتورية، عبر تحقيق فكرة الحق والقانون والدولة الشرعية .

ب _ العمل من اجل القضاء على بقايا التوتاليتارية والدكتاتورية ، عبر الخلايا الحيوية للمجتمع المدني وتفتيت البنى التقليدية للمجتمع وتحقيق الحرية الفردية .

ج _ العمل على التنظيم العقلاني والديمقراطي للتطور الاقتصادي ، والتنظيم الحقوقي من جانب الدولة لمجريات التطور الاقتصادي العام ، نتيجة اعتماد فكرة اقتصاد السوق

د _ العمل على معا ملة المناسبات الدينية والقومية على قدم المساواة في الاهتمام ، وابرازها في وسائل الاعلام الحكومية على انها مناسبات وطنية .

و _ العمل على توجيه الانظار للمستقبل بسياقات عملية ، كالشروع في مرحلة اعادة الاعمار ، وهذه بدورها تعمل على تقليل الشكوك المتبادلة بين الاطراف على خلفية النظر الى الماضي ومايثيره من نزعات

استعداء وثار وانتقام .فحصيلة ذلك تهدف الى اعادة تاسيس الهوية الوطنية العراقية على اسس عقلانية وواقعية ، بوصفها الطريق الوحيد الفعلي للمصالحة الوطنية الحقيقية ، اذ ليست حقيقة المصالحة في نهاية المطاف سوى المصالحة مع النفس .

ولضمان نجاح واستمرار الدولة المتمثلة بنظامها السياسي ،باشعار الجميع بالانتماء الى دولة مواطنة ديمقراطية عادلة حامية لحقوق جميع مكوناتها ، فلا بد من :

١ _ تشريع قوانين تكافح التمييز بين المواطين خاصة في مجال التعيينات بوظائف الدولة، ومصادقة البرلمان على التعيينات في المناصب العليا قبل ان تصبح نافذة المفعول .

٢ _ تشريع عقوبات قانونية ضد من يمارس التمييز او يثير مشاعر العداء والكراهية بين المواطنين العراقيين على اساس هذا التمييز .

٣ _ تشكيل هيئة مراقبة لمتابعة تنفيذ التشريعات القانونية المانعة للتمييز بين المواطنين لرفع الغبن عنهم، لاجل معاقبة الجهة الممارسة للتمييز وفضحها في وسائل الاعلام .

٤ _ تحقيق مبدا الشراكة في الوطن ، عن طريق التعيين في الجيش والاجهزة الامنية بما يحقق التوازن بين مكونات المجتمع ككل ، وبما يتناسب مع عدد ونسبة نفوس كل مكون من مكونات المجتمع العراقي ، وبموجب معيار الكفاءة وليس الانتماء الى اية مكون . وهنا يتولد الشعور بالولاء للدولة من جانب مواطنيها واجهزتها ،لانها الضامنة لحقوقهم وحرياتهم .

الخاتمة

مما تقدم ، يمكن ان نخلص الى حقيقة مفادها هو ان الدولة العراقية منذ تاسيسها والى الان لم تستطع ان تمتلك جهازا اداريا كفوءابامكانه التغلغل داخل النسيج المجتمعي العراقي المتعدد والمتنوع في تكوينه ، وتنفيذه للسياسات والقرارات الحكومية على كامل اقليم الدولة دون استثناء . وقد نجم عن هذا الفشل عدم احداث توازن بين مؤسسات الدولة من ناحية ،

وبين مكونات المجتمع العراقي من ناحية اخرى . فانعدام التوازن هذا كان في مختلف العهود التي مرت بها الدولة العراقية ، لصالح الماسكين بالسلطة الذين عملوا على اعادة انتاج البنى والعلاقات الاجتماعية التقليدية وعدم استيعاب مؤسسي للمجتمع في ثنايا مؤسساته ماعدا بعض المحاولات الاصلاحية التي طرحت في العهد الملكي لاعادة بناء الدولة على اسس جديدة بما يحقق المساواة بين الجميع الا انها ظلت محاولات لم ترتقي الى مستوى التطبيق العملي بسبب رفض الساسة العراقيين لتلك المحاولات للحفاظ على وضعهم ، اذ حاولت الدولة السيطرة على كل مفاصل المجتمع واقامة تجانس فوقي للهويات المتعددة ودمج قسري قابل للانفجار في اي لحظة وتحت اي ظرف تضعف فيه السلطة . فهذه الطريقة القسرية قد غيبت شبكة المؤسسات الوسيطة بين الفرد والدولة لخلق التجانس الاجتماعي والتوحيد السياسي ، وحتى مع انهيار الدولة في ظل الاحتلال عادت مسالة الهوية لتقض مضاجع العراقيين لتضرب سلمهم الاهلي وتقوض اسس مجتمعهم السياسي ، مما تسبب في دخول الدولة نزاعا مع الامة بدلا من ان تكون الدولة ممثلة ومجسدة لهذه الامة ، وهذا يعني فشل النظام السياسي في بناء شرعيته السياسية على اساس المواطنة الكاملة ، الامر الذي تسبب في حدوث ازمة اندماج بين مكونات المجتمع العراقي ، التي القت بظلالها على الاستقرار السياسي والمجتمعي مما اضعف امكانية بلورة هوية وطنية جامعة لمكونات المجتمع العراقي ، لتنافس وعلوية الولاءللهوية الفرعية على الولاء للهوية الوطنية .

The Concept of Ethnics and Its Problematic Management in Iraq

Dr. MunaHamdiHikmat

Abstract

So our hypothesis is that the problematic is not new but it return to the beginning of Iraqi modern state foundation in 1921 starting with its royal era through the four republic covenants which ruled Iraq and ending with the American occupation in 2003 . this problematic caused by non _ possession the state of bureaucratic devise capable of dismantling traditional structures of society and the state that worked to produce itself for many decades and what resulting from the lack of sense of common belonging to Iraqi national identity .

المصادر

١ _ العهد الجديد ، الموسوعة الحرة _ ويكيبيديا ، ينظر شبكة الانترنيت على الموقع : .العهد الجديد
/ https//ar.m . Wikipedia . org / wiki /

٢ _ المصدر السابق

٣ _ وفاء لطفي ، التعددية المجتمعية ، ينظر شبكة الانترنيت على الموقع : /alsharqalarabi . org.uk /markaz
t _ 02052012 . doc

٤ _ رشا ابراهيم مقدم ، معضلة الجماعات الاثنية في الوطن العربي ، ينظر شبكة الانترنيت على الموقع : .www
Tanaow . com / p = 171

*لقد كان من الشائع جدا سابقا ومازال الحال في بعض اللغات ، استعمال الاثنية كمرادف للعرقية ، وايضا ، كمرادف للقومية . لكن هناك فوارق بين هذه المصطلحات ، فالاثنية تركز على السلالة المشتركة والارث الثقافي المشترك الناجم عن تلك السلالة اكثر من تركيزها على المطامح السياسية لبلوغ الاستقلال الذاتي . اما القومية فتركز على الحدود السياسية والاستقلال الذاتي الذي غالبا مايسوغ بحجج تتمحور حول الارث الثقافي المشترك إذ يكون العنصر الاثني ، مع ذلك ، متعدد بشكل لايمكن تفاديه ، بينما العرقية مثلها مثل الاثنية تركز على السلالة المشتركة والارث الثقافي لكنها تتصور ، وعلى نطاق كبير ، بانها تتعارض مع الهوية الام . وهنا تظهر كطريقة لتاسيس التقسيم للناس وفقا لمعيار جيني ثابت . جون جوزيف ، اللغة والهوية ، ترجمة : د. عبد النور خراقي ، سلسلة اصدارات عالم المعرفة ، العدد (٣٤٢) ، ٢٠٠٧ ، ص٢٢١

٥ _ التعددية والتنوع الاثني والعرقي ، منتديات درر العراق ، ينظر شبكة الانترنيت على الموقع:
http // www . dorar – aliraq . net threads

٦ _ المصدر السابق

٧ _ محمد عاشور مهدي ، التعددية الاثنية _ ادارة الصراعات واستراتيجيات التسوية ، ط١ ، الاردن ، المركز العلمي للدراسات السياسية ، ٢٠٠٢ ، ص٣٦

٨ _ المصدر السابق ، ص٣٧

٩ _ الموسوعة البريطانية _ ويكيبيديا ، ينظر شبكة الانترنيت على الموقع:
https//ar.m.wikipedia . org/wiki/

١٠ _ محمد عاشور مهدي ، مصدر سبق ذكره ، ص١٩٤

١١ _ المصدر السابق ، ص١٩٦

١٢ _ العهد الجديد ، مصدر سبق ذكره

١٣ _ محمد عاشور مهدي ، ص١٩٦

١٤ _ حنا بطاطو ، العراق _ الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية في العهد العثماني حتى قيام الجمهورية ، ترجمة : عفيف الرزاز ، ك١ ، ايران ، منشورات فرصاد ، ٢٠٠٥ ، ص٤٥

١٥ _ المصدر السابق ، ص٤٦

١٦ _ د. صلاح عبد الرزاق ، مشاريع ازالة التمييز الطائفي في العراق من مذكرة فيصل الى مجلس الحكم (١٩٣٢ _ ٢٠٠٣) ، ٢٠٠٧ ، ص ص١٢_١٣

١٧ _ عبد الكريم الازري ، مشكلة الحكم في العراق من فيصل الاول الى صدام ، لندن ، بلا دار للطبع ، ١٩٩١ ، ص١٢
١٨ _ المصدر السايق ، ص١٧
١٩ _ د. صلاح عبد الرزاق ، مصدر سبق ذكره ، ص١٤
٢٠ _ عبد الكريم الازري ، مصدر سبق ذكره ، ص ص٦٤ _ ٦٥
٢١ _ د .عبد الخالق حسين، الطائفية السياسية ومشكلة الحكم في العراق، ط١، بغداد، دار ميزوبوتاميا، ٢٠١١، ص١٣٩
٢٢ _ المصدر السابق ، ص٤٠
٢٣ _ د . عبد الوهاب حميد رشيد ، العراق المعاصر ، دمشق ، دار المدى ، ٢٠٠٢ ، ص ص٩٠ _ ٩١
٢٤ _ يوسف غنيمة ، نزهة المشتاق في تاريخ يهود العراق ، ط٣ ، لندن ، دار الوراق ، ٢٠٠٦ ، ص٢٦٣
٢٥ _ حنا بطاطو ، مصدر سبق ذكره ، ص ص٤٨ _ ٤٩
٢٦ _ علي طاهر الحمود، العراق من صدمة الهوية الى صحوة الهويات، بيروت، دار الرافدين، ٢٠١٢، ص ص١٥٠_١٥١
٢٧ _ المصدر السابق ، ص١٥١
٢٨ _ تشارلز تريب، صفحات من تاريخ العراق ، ترجمة : زينة جابر ادريس ، بيروت، الدارالعربية للعلوم ، ٢٠٠٨ ، ص٢١٢
٢٩ _ المصدر السابق ، ص٢١٤
٣٠ _ المصدر السابق ، الصفحة ذاتها
٣١ _ ليام اندرسون وغاريثستانسفيلد ، عراق المستقبل ، ترجمة : ق . رمزي بدر ، لندن ، دار الوراق ، ٢٠٠٥ ، ص٨٣
٣٢ _ المصدر السابق ، ص٨٥
٣٣ _ ماريون فاروق وبيتر سلوغلت ، من الثورة الى الدكتاتورية _ العراق منذ ١٩٥٨ ، ترجمة : مالك النبراسي ، بيروت ، دار الجمل ، ٢٠٠٣ ، ص١٤٦
٣٤ _ هيفاء احمد محمد ، اشكالية الهوية الوطنية العراقية ، مجلة دراسات دولية ، العدد (٥٣) ، جامعة بغداد ، مركز دراسات دولية ، ٢٠١٢ ، ص٤
٣٥ _ المصدر السابق ، الصفحة ذاتها
٣٦ _ تشارلز تريب ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٦٨
٣٧ –ليام اندرسون وغاريثستانسفيلد، مصدر سبق ذكره ، ص١٤٢
٣٨ _ هيفاء احمد محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص٥
٣٩ _ حسين درويش العادلي ، المواطنة بين ضرورات الواقع وجدليات المدارس ، سلسلة كتاب الصباح الثقافي ، العدد (٣٠)، جريدة الصباح ، ٢٠٠٧ ، ص ص٣٢ _ ٣٣
٤٠ _ هيفاء احمد محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص ص١١ _ ١٢
٤١ _ رعد عبد الجليل وحسام الدين علي مجيد ، نموذج الدولة _ الأمة التقليدي في مواجهة ازمتي الاندماج والهوية ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد (٣٣) ، بيروت ، الجمعية العربية للعلوم السياسية ، ٢٠١١ ، ص١٣٠
٤٢ – هيفاء احمد محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص٧
٤٣ _ مهدي جابر مهدي ، إشكالية تعثر الديمقراطية في العراق ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٤٠٥) ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١٢ ، ص١٤٨
٤٤ _ المصدر السابق ، ص١٤٩

٤٥ _ هيفاء احمد مُحَمَّد ، مصدر سبق ذكره ، ص ص٨ _ ٩
٤٦ _ مهدي جابر مهدي ، مصدر سبق ذكره ، ص١٤٦
٤٧ – المصدر السابق ، ص١٤٨
٤٨ _ ميثم الجنابي ، فلسفة الهوية الوطنية (العراقية) ، ط١ ، بغداد ، مكتبة عدنان ، ٢٠١٢ ، ص١٤٤
٤٩ _ د. عبد الجبار احمد عبد الله ، واقع ومستقبل الخيار الديمقراطي والدستوري في العراق ، في كتاب حسنين توفيق إبراهيم وعبد الجبار احمد عبد الله ، التحولات الديمقراطية في العراق _ القيود والفرص ، ط١ ، دبي ، مركز الخليج للأبحاث ، ٢٠٠٥ ، ص٦٨
٥٠ _ د . عامر حسن فياض ، جدلية العلاقة بين الاستقلال والديمقراطية في الخطاب السياسي العراقي المعاصر ، مجلة العلوم السياسية ، العدد (٢٩) ، بغداد ، كلية العلوم السياسية ، ٢٠٠٤ ، ص١٠٩
٥١ _ المصدر السابق ، ص١١٠
٥٢ _ سليم مطر ، جدل الهويات ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ٢٠٠٣ ، ص ٢٤٨
٥٣ _ ميثم الجنابي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص١٤٤ _ ١٤٥
٥٤ _ د. عامر حسن فياض ، مصدر سبق ذكره ، ص١٠٨
٥٥ _ ميثم الجنابي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص١٦١ _ ١٦٢.